

Distr.: Limited
20 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة السابعة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة

أولاً - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم إلى الجمعية تقريراً سنوياً لإجراء مناقشة سنوية بشأنه واستعراضه. ويقدم التقرير إلى المجلس أيضاً، عملاً بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، بغرض إجراء مناقشة سنوية بشأنه. ويغطي هذا التقرير الدورة السابعة للجنة المعقودة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين ٧/٦٥ و ١٩٤٧ (٢٠١٠)، على التوالي، وطُلب فيهما إلى اللجنة، في جملة أمور، أن تبين في تقاريرها السنوية مدى التقدم المحرز في دفع عجلة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين المشاركين لعام ٢٠١٠ عن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة (المرفق، A/64/868-S/2010/393).

٣ - وفي هذا التقرير، أبقى اللجنة على نسق الإبلاغ عن التقدم المحرز في دفع عجلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٢، الذي كانت قد اعتمدته للمرة الأولى في تقريرها عن دورتها السادسة. ويتمحور هذا التقرير حول الوظائف الرئيسية للجنة والجهود المبذولة في تنفيذ برنامج العمل المستقبلي المعتمد في تقريرها السابق. ويجري التركيز بوجه خاص على النتائج المحققة والتحديات والفرص التي تم الوقوف عليها من خلال انخراطها في



البلدان المدرجة على جدول أعمالها. ويتمثل الهدف من هذا التقرير في إعداد تحليلات يُستند فيها إلى أمثلة من بلدان بعينها.

ثانياً - عمل اللجنة

ألف - لمحة عامة عن المسائل المدرجة في برنامج العمل المستقبلي لعام ٢٠١٣

٤ - في إطار سعيها إلى تنفيذ برنامج العمل المستقبلي لعام ٢٠١٣^(١)، بوصفه إطار التنفيذ والرصد من أجل المضي قدماً في تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، وإلى جانب الاضطلاع بالأعمال ذات الصلة بوظائفها الأساسية في مجالات الدعوة وإدامة الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق، تناولت اللجنة بجدية دور أعضائها، فضلاً عن صلاحها بأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. كما أولت اهتماماً خاصاً لتوثيق أساليب عملها والنظر في ما تنطوي عليه تلك الأساليب من مجالات تتطلب إمعان التفكير في السياسة العامة المتصلة بها (انظر الفرع ثانياً - هاء أدناه). وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت اللجنة التنظيمية، بدعم من الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، في تنظيم سلسلة من المناقشات غير الرسمية الرامية إلى إيجاد فهم مشترك بين أعضائها للمجالات التي تتطلب إجراءات فورية وأنشطة توعية وتنفيذاً عملياً. بالإضافة إلى ذلك، يتمثل الهدف من الشراكة الناشئة بين مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد في دعم نظر اللجنة في عدد من مسارات العمل السياساتي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت مؤسسة داغ همرشولد حلقة عمل جمعت بين الدول الأعضاء ونائب الأمين العام وكبار المسؤولين من كيانات الأمم المتحدة الرائدة وخبراء خارجيين وأخصائيين. وجرى إطلاع اللجنة التنظيمية على النتائج المنبثقة عن حلقة العمل هذه ومناقشتها معها في تشرين الثاني/نوفمبر، وترد هذه النتائج في فروع عديدة من هذا التقرير.

دور أعضاء اللجنة

٥ - أعطت اللجنة الأولوية لمسألة النظر في دور أعضائها، لا سيما في ضوء هيكلها التمثيلي الفريد. واتفق على أن ذلك يمثل موطن قوة يتعين على اللجنة الاستفادة منه تماماً بغية تعظيم نتائجها وتأثيرها سواء في الميدان أو في المقر. وفي هذا الصدد، شرع المعهد الدولي للسلام ومكتب كويكر لدى الأمم المتحدة في شباط/فبراير في تنظيم حلقة عمل لفائدة المندوبين الجدد في اللجنة التنظيمية، دارت خلالها مناقشات سلطت الضوء على الحاجة إلى

(١) كما ورد في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة (A/67/715-S/2013/63)، الفقرات ٥١ إلى ٥٦.

استغلال موارد الأعضاء في مجالات مثل التعلم المقارن بين الدول الأعضاء التي مرت بتجارب ناجحة في مجال بناء السلام، وتوفير الخبرة التقنية في المجالات ذات الأولوية الخاصة ببناء السلام في بلدان بعينها، وتحقيق اتساق السياسات والبرامج من خلال تدفق المعلومات إلى العواصم والسفارات المقيمة والبعثات الدائمة في نيويورك، والتنسيق بينها. وثمة حاجة، في هذا الصدد، إلى مواصلة استكشاف سبل المساعدة في تعزيز روح المسؤولية الجماعية عن تحقيق أهداف اللجنة والبلدان المدرجة على جدول أعمالها، وبخاصة في الميدان.

٦ - وينبغي أن ينصب التوجه والتركيز في إطار عمل اللجنة على حفز مشاركة أعمق من جانب أعضائها من خلال مختلف القنوات والوسائل المتاحة للدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل اللجنة تشجيع الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، على الاضطلاع بمهام طوعية دعماً للأولويات المحددة في مجال بناء السلام.

الصلات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية

٧ - سلمت اللجنة بأوجه التكامل القائم بين مسارات العمل المتعلقة بدور الأعضاء والعلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. فالتقدم المحرز في تعزيز الملكية والمسؤولية الجماعية بين الأعضاء ينبغي أن يتجلى أساساً في الدعوة إلى اتخاذ خطوات محددة وعملية لتعزيز الصلات مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقاً لذلك، جرت مناقشات عدة بين الأعضاء الذين انتخبهم أو اختارهم الأجهزة الرئيسية الثلاثة في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - وقد أسفر الحوار التفاعلي غير الرسمي الثاني الذي جرى في ٢٦ نيسان/أبريل بين مجلس الأمن ورؤساء الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة والبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة عن تحديد وتعريف لنطاق المجال الذي يمكن أن يقوم فيه المجلس واللجنة بتطوير علاقات الشراكة بينهما مستنديين في ذلك أيضاً، حسب الاقتضاء، إلى النتائج المحددة خلال اجتماعات الفريق السابقة وفي مناسبات أخرى. وأكد الحوار من جديد في هذا الصدد أهمية الدور الذي يتوقع أن تقوم به اللجنة فيما يتعلق بأمور منها تحديد المخاطر والثغرات التي يحتمل أن تواجهها عمليات بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة؛ ورصد مستوى الاهتمام والالتزام لدى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتعزيز الاتساق بين السياسات والأنشطة والأهداف الخاصة بالأمم المتحدة وتلك غير الخاصة بها والمواءمة بينها؛ ودعم عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة الناجح في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وفي سياق تفعيل هذه الأفكار، عينت اللجنة التنظيمية رواندا منسقة لعملية تهدف إلى تشجيع أعضاء المجلس واللجنة على القيام معاً بصورة غير رسمية برصد وتقييم

التقدم المحرز والتحديات المصادفة في إدارة أوجه التفاعل بين الهيئتين. وركزت عملية التقييم على حالات محددة عرضت على المجلس للنظر فيها في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، لا سيما في بوروندي وسيراليون وليبيريا، حيث دعيت اللجنة إلى ممارسة دورها الاستشاري. وخلص الأعضاء إلى تأكيد ضرورة أن تظل طريقة التفاعل بين الهيئتين مرنة وغير رسمية واستباقية بصورة متبادلة وأن يتولى إدارتها السفراء والخبراء. وشددت عملية التقييم كذلك على فائدة التفاعل غير الرسمي الذي يساعد اللجنة في نقل أفكار تنعكس فيما بعد في قرارات المجلس. علاوة على ذلك، إن تحسين التنسيق داخل البعثات، لا سيما بين الخبراء من كلا الهيئتين، قد يساعد أيضا في كفالة أن تنعكس نتائج عمليات التفاعل غير الرسمية في الإجراءات التي يتخذها المجلس. وإن الممارسات والمبادئ الآخذة في التطور، فضلا عن الدروس المستفادة من عملية التفاعل التي حرت في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، ستظل توجه التعزيز المتواصل للصلات القائمة بين الهيئتين. وفي هذا الصدد، ستستمر عمليات التقييم الدورية والخاصة بمجالات بعينها من أجل تحديد مجالات إضافية لأفضل الممارسات والمساعدة في معالجة المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التحسين.

٩ - ويظل تحقيق التكامل والاتساق بين جهود حفظ السلام وبناء السلام أمرا حيويا لتحقيق سلام وأمن دائمين ومنع العودة إلى النزاع المسلح. وفي قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، أبرز مجلس الأمن أهمية هذا الترابط في سياق بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وأكدها من جديد، وأعرب عن استعداد المجلس المستمر للاستفادة من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في أنشطة بناء السلام، ودورها في مجالي الدعوة وتعبئة الموارد، ورحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة، وشدد على ضرورة مواصلة الاستفادة من هذه الأدوار في تعزيز وتدعيم نهج متكامل ومتسق بخصوص ولايات بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في البلدان المدرجة على جدول أعماله.

١٠ - ويسلم أعضاء الجمعية العامة وأعضاء اللجنة بضرورة تعزيز الصلات بين الهيئتين. وتحقيقا لذلك، عينت اللجنة التنظيمية جنوب أفريقيا منسقة لعملية تهدف إلى استكشاف خيارات إقامة المزيد من الصلات الموضوعية غير الرسمية بين الهيئتين. وفي هذا الصدد، باشرت المنسقة في إجراء مشاورات مع رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية بغية تحديد المنافذ الممكنة التي قد تتيح للجنة الاستفادة من قدرات الجمعية في مجال الدعوة إلى عقد اجتماعات ومن عضويتها الواسعة القاعدة من أجل إرهاف الوعي بالاحتياجات والفرص المحددة لبناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، والدعوة إلى تلبيتها.

١١ - بالمثل، سلم أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء اللجنة بضرورة إلقاء نظرة جديدة على التعاون بين الهيئتين بهدف تعزيز أوجه التكامل، فضلا عن ترشيد الاهتمام بالبعد الاجتماعي الاقتصادي لبناء السلام وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد، تظل ضرورة القيام بما يكفي من أعمال تحضيرية لكفالة نتائج ومتابعة ذات جودة عالية لعمليات التفاعل بين اللجنة والهيئتين عاملا حيويا لتبرير استثمار الوقت والموارد في تنظيم اجتماعات ومناسبات إضافية.

باء - الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام

١٢ - لا بد من وجود رؤية والتزام واضحين على الصعيد الوطني بشأن ما يمكن أن توفره اللجنة من أشكال الدعوة والمواكبة الداعمة. وفي حين يعكس ذلك تطورا مستمرا في دور اللجنة وما ينطوي عليه من إمكانات في مجال الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمالها، فإن التطورات السياسية والأمنية في بلدان أخرى مدرجة على جدول أعمالها قد أثارَت تساؤلات بشأن محدودية قدرات اللجنة في هذا المجال. فقد هيأت اللجنة نفسها لدعم تحول مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وشرعت في عملية تهدف إلى النظر في تغيير دورها في سيراليون. كما واصلت اللجنة مواكبة ما تضطلع به بوروندي من أعمال متابعة لمؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢ ومواكبة تصميم وبدء عملية المصالحة الوطنية في ليبيريا. ووفرت اللجنة أيضا الدعم للجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة والمنطقة دعما للانتخابات التشريعية في غينيا. وفي الوقت نفسه، ظلت اللجنة، في سياق انخراطها في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، تواجه التحديات التي تصاحب عمليات بناء السلام التي تنحرف عن مسارها الصحيح عقب حدوث تغييرات غير دستورية في الحكم. وفي هذا الصدد، إن الحالة في كل من غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى أبرزت مرة أخرى ما تواجهه اللجنة، عند حدوث انتكاسة في الوضع، من قيود تُفرض على مهامها في مجال الدعوة والمواكبة والحاجة إلى الإمعان في التفكير في طابع الدور الذي ينبغي أن تضطلع به اللجنة لاستثارة اهتمام المجتمع الدولي وإدامته، ونطاق ذلك الدور وتوقيته.

١٣ - وفي المرحلة المتقدمة من عملية بناء السلام في كل من سيراليون وبوروندي، يرتبط دور اللجنة في مجال الدعوة والمواكبة ارتباطا وثيقا بما تضطلع به من مهام في مجال تعبئة الموارد وتحقيق الاتساق. ففي سيراليون، مثل اعتماد "برنامج تحقيق الرخاء"^(٢) والشروع في

(٢) <http://www.sierra-leone.org/Agenda/0204%20Prosperity.pdf>

عملية التحول وتخفيض حجم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إنجازات هامة أسهمت في تغيير تركيز اللجنة، من حيث انخراطها ومهامها، بما يتلاءم مع الاحتياجات المحددة والتطورات المستجدة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، تميز انخراط اللجنة خصوصا بالحوار الجاري بصورة منتظمة في المقر وفي الميدان مع الحكومة ومجلس الأمن والقيادة العليا للأمم المتحدة والشركاء القطريين الرئيسيين. وفي إطار هذا الحوار، كررت اللجنة الإعراب عن رأي الأمم المتحدة والحكومة ومفاده أنه لا بد للمجتمع الدولي، في سياق انتقاله إلى توفير مساعدة موجهة نحو التنمية، أن يظل نشطا فيما يتعلق بتلبية احتياجات بناء السلام في سيراليون. وفي أعقاب نجاح مؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢، شرعت اللجنة في الاضطلاع بدورها في مجال الدعوة في بوروندي معتمدة اتجاهين متوازيين. فمن خلال أنشطة متابعة مؤتمر جنيف في نيويورك وبوجومبورا، روجت اللجنة لاعتماد نهج قائم على المساواة المتبادلة وشجعت الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية وشجعت أيضا الجهات المانحة على ترجمة تعهداتها إلى التزامات وبرامج محددة. كما أسهمت اللجنة في توعية الشركاء وزيادة التعريف بالممارسات الجيدة والإنجازات المحققة في بوروندي في مجالات من قبيل تحصيل الإيرادات المحلية وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، شاركت اللجنة في مبادرات رفيعة المستوى في مجال الدعوة وفي دعم الحوار السياسي والعمليات التحضيرية الأخرى لانتخابات عام ٢٠١٥. وستستخدم اللجنة الآلية المتفق عليها لرصد التقدم المحرز سنويا من أجل إدامة اهتمام وانخراط الحكومة وشركائها فيما يتعلق بالالتزامات المتعهد بها والإصلاحات المتفق عليها ومن أجل تقديم المشورة إلى بوروندي بشأن العمليات السياسية الرئيسية التي يتعين الاضطلاع بها في عام ٢٠١٤ والتي ستسري الأساس لإجراء انتخابات ناجحة في عام ٢٠١٥.

١٤ - وانصب تركيز وظيفة الدعوة والمواكبة على مسائل محددة في ليريا وغينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع التشديد على توليد زخم سياسي وراء عملية المصالحة الوطنية في ليريا، مثل إطلاق الحكومة لخارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني في تموز/يوليه وبرنامج الاعتراف والمغفرة الوطني (Palava Hut) في تشرين الأول/أكتوبر خطوات هامة إلى الأمام في اتجاه استراتيجية مصالحة متسقة في البلد. وفي هذا السياق، تعمل اللجنة مع الحكومة وشركائها على المساعدة في التصدي للعقبات التقنية والعقبات المتعلقة بالميزانية التي تعيق العملية وعلى تشجيع الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتأكيد التزامها بأولوية بناء السلام المحددة على الصعيد الوطني. ومن ناحية أخرى، استرعت العملية الانتخابية في غينيا اهتمام اللجنة بشكل خاص. وفي هذا الصدد، حددت اللجنة إطار دورها في مجالي الدعوة والمواكبة بما يدعم الجهود التي يبذلها كل من فريق التيسير

والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، وأدت دور الناطق باسم المجتمع الدولي من نيويورك طوال اللحظات الحاسمة من العملية الانتخابية. وتجلى هذا الانخراط في إصدار البيانات الرسمية وعقد الاجتماعات التي وفرت للسيد جينيت منبرا لتقديم إحاطة إلى أعضاء اللجنة والتواصل معهم.

١٥ - وفي ليريا أيضا، مثل اللجنة رئيس حلقة العمل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي نظمتها حكومة ليريا والسويد وبعثة الأمم المتحدة في ليريا في أيلول/سبتمبر. وأسهمت اللجنة في اعتراف ناشئ وواسع النطاق بضرورة أن تواكب المؤسسات الأمنية الوطنية العملية الانتقالية التي تشهدها البعثة، وضرورة إقامة روابط أقوى بين الجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن، وكذلك روابط أقوى بين هذه الجهات والهيئة التشريعية.

جيم - تعبئة الموارد والشراكات

١٦ - واصلت اللجنة إيلاء أولوية لأنشطتها المتصلة بوظيفتها في مجال تعبئة الموارد، مع زيادة تركيز دورها على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعبئة الموارد. وكما لاحظ الخبراء والعديد من الأعضاء أثناء حلقة العمل التي نظمتها مؤسسة داغ همرشولد ومكتب دعم بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر، لا تكمن ميزة اللجنة في مجال تعبئة الموارد في جمع الأموال وإنما في توسيع نطاق القاعدة وكفالة انخراط الجهات المانحة التقليدية والجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف في دعم عمليات بناء السلام في البلدان المعنية. أما الميزة الأخرى التي دلت عليها العملية في بوروندي، فتتمثل في الفرصة التي تتيحها منتديات تعبئة الموارد لتعزيز خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلد والنهوض بها. وفي هذا الصدد، ثمة اعتراف متزايد بأن أنشطة اللجنة في مجالات حشد الموارد، والدعوة وإدامة الاهتمام، وتحقيق الاتساق هي أنشطة يعزز بعضها بعضا ويجب السعي إلى كفالة استمرارها مع توخي نهج شامل واستراتيجي. وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة، في مؤتمر المتابعة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر في بوروندي، أن معدل الوفاء بالالتزامات يقدر بنسبة مرضية تبلغ ٥٢ في المائة من مبلغ ٢,٥ بليون دولار الذي تم التعهد به في جنيف.

١٧ - ولا يزال إيلاء اللجنة الأولوية للشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية يندرج في صميم النهج المتعدد الأبعاد لهذه الوظيفة. وتوضح معالم هذه الشراكة بصورة متزايدة في السياقات الخاصة ببلدان بعينها وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية التي اعتمدت في الآونة الأخيرة في بوروندي وسيراليون وغينيا وليبيريا. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى تقييم التقدم المحرز في دفع عجلة الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على الصعيد القطري على أساس عملية تعلم متبادل داخل اللجنة. وفي حالة

سيراليون، أجري المزيد من المناقشات مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة ذات الصلة المقيمة في البلد خلال بعثة تقييم بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز انخراط اللجنة في متابعة مؤتمر جنيف لشركاء التنمية أساسا على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة الحوار السياسي مع شركائها حول قطاعات محددة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر (الجيل الثاني). وفي هذا الصدد، جرى تكثيف التنسيق مع البنك الدولي، وبخاصة في ما يتعلق بالدعم المقدم إلى حكومة بوروندي، من خلال تنظيم مؤتمري متابعة في بوجومبورا في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وتركيز اللجنة على تولي الحكومة قيادة جهود تعبئة الموارد يتجلى بدرجة أكبر في انخراطها في ليريا ودعمها لذلك الدور القيادي، ولا سيما في دعمها لمجالين من المجالات ذات الأولوية وهما العدالة والأمن. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بمؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في الربع الأول من عام ٢٠١٤، ستعمل اللجنة على مواصلة جهودها بشكل متزايد مع استراتيجية الحكومة لتعبئة الموارد التي ترتبط بتنفيذ "خطة العمل من أجل التغيير"^(٣)، وغيرها من الأطر الوطنية ذات الصلة. وبالمثل، وفي أعقاب إطلاق برنامج سيراليون لتحقيق الرخاء في تموز/يوليه، تواصلت اللجنة مع الشركاء الرئيسيين لإقناعهم بضرورة النظر في الوثيقة بوصفها استراتيجية شاملة ينبغي أن تسترشد بها كل المساعدات الدولية التي ستقدم في المستقبل دعما للجهود الإنمائية الوطنية. ومن شأن استراتيجية وطنية واضحة لتعبئة الموارد تتمحور حول برنامج تحقيق الرخاء أن تمكن اللجنة من أن تعيد النظر في انخراطها في المستقبل في سيراليون بهدف القيام على نحو فعال بتعزيز دعم محدد الأهداف وأكثر اتساقا لأولويات البرنامج المتصلة ببناء السلام.

١٩ - واستخدمت اللجنة أيضا منبرها للدعوة إلى استخدام الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو منسق في البلدان التي تتهددها أزمات أو تواجه أزمات. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، مكن اجتماع التشكيلة الذي عقد في أيلول/سبتمبر الممثل الخاص للأمين العام وصندوق بناء السلام والاتحاد الأوروبي من التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على اتباع نهج منسق لدعم الشرطة المدنية والدرك. ورحبت اللجنة، وقد شارفت السنة على نهايتها، باستخدام مبلغ ٥ ملايين دولار من مرفق الاستجابة الفورية التابع للصندوق من أجل تحقيق زخم في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمساعدة هذا البلد على المضي في العملية المفضية إلى عودته إلى النظام الدستوري.

(٣) انظر <http://mof.gov.lr/doc/AfT%20document-%20April%2015,%202013.pdf>.

٢٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تكثيف الجهود المتصلة بالسياسة العامة بغية استكشاف المنافذ العملية مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت مناسبة خاصة للجنة في حزيران/يونيه بالتعاون مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وركزت المناسبة، التي جمعت قادة الأعمال التجارية من أفريقيا والمجتمع المدني والحكومات، على دور القطاع الخاص كعامل حفاز للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وشددت على أهمية خلق وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الفعالة للقطاع الخاص المحلي وتعزيز الممارسات التجارية التي تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. ومن الآن فصاعدا، لا بد للجنة أن تستكشف الخطوات العملية الرامية إلى توضيح طبيعة ونطاق الشراكة التي تود إقامتها مع القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم اللجنة الدعم إلى الحكومات الوطنية في البلدان المدرجة على جدول أعمالها لإيجاد حلول عملية لل صعوبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات والتواصل مع الشركاء لإفناعهم بضرورة التركيز بشكل أكبر على تنمية القطاع الخاص الوطني.

٢١ - وقد تبين أن اللجنة واجهت صعوبات أكبر في إيجاد المنافذ اللازمة لإقامة شراكات مع المؤسسات والمنظمات الخيرية. وحُدد عدد من الفرص والتحديات عن طريق اتصالات تمهيدية واستكشافية بدأها مكتب دعم بناء السلام. ولو حظ، على وجه الخصوص، أن المؤسسات تقدم تبرعات كبيرة إلى طائفة من المبادرات في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع إلا أن التركيز في التمويل يندرج عادة في سياق مواضيع من قبيل التخفيف من حدة الفقر وتقديم الدعم للأمن البشري وتعزيز الرعاية الاجتماعية. فالمؤسسات ترى أن مفهوم "بناء السلام" مفهوم غامض ينطوي على دلالات أمنية. ومن أجل التصدي لهذه الصعوبة، يمكن للجنة أن تستطلع المزيد من الخيارات من أجل التوعية، بوسائل منها توفير تحليلات قائمة على الأدلة، حسب الاقتضاء، لما قد ينشأ من أثر طويل الأجل على السلام المستدام من جراء اتباع نهج متكامل إزاء مجالات محددة ذات صلة ببناء السلام.

٢٢ - وبالإضافة إلى الاتجاهات الناشئة في النهج الخاصة ببلدان بعينها إزاء تعبئة الموارد، واصلت اللجنة بلورة نهج مؤسسي لهذه الوظيفة بالاستناد إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وبالإضافة إلى نظره في عام ٢٠١٢ في الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في تعزيز وضع نظم وطنية لتنسيق المعونة وإدارتها في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، واصل الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة تسليط الضوء على النهج العملية التي قد تتبعها اللجنة في تأدية وظيفتها المتعلقة بتعبئة الموارد. وقد استهدفت خطة العمل الذي أعدها الفريق العامل للفترة المشمولة بالتقرير استخلاص الدروس المستفادة والتوصل للنتائج المتعلقة بدور اللجنة

في دعم تنظيم مؤتمرات الجهات المانحة/الشركاء (نيسان/أبريل)؛ واستكشاف النهج المختلفة لبناء القدرات الوطنية على توليد الإيرادات المحلية والتشديد عليها (تموز/يوليه).

٢٣ - واستنادا إلى تجربة بوروندي، شددت مناقشة الفريق العامل بشأن القدرات الوطنية على توليد الإيرادات المحلية على أن هذا الأمر يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في دعم التمويل الذي يتم توفيره بقيادة وطنية للمجالات ذات الأولوية المتعلقة بالانتعاش وبناء السلام؛ ويمكن أن يمثل كذلك جانبا هاما من جوانب الإصلاح الذي قد يحفز ويشجع الدعم المالي الخارجي. ويشهد الأداء الناجح للمكتب الوطني للإيرادات في بوروندي على الالتزام الوطني بتعزيز توليد الإيرادات المحلية، وهو ما أكدته اللجنة والحكومة في مؤتمر جنيف. وقد ثبت أن هذا الالتزام يساعد على استمرار انخراط المانحين، حسبما تدل عليه نتائج المؤتمر. وستعمل اللجنة على تشجيع تبادل الخبرات بين بوروندي والبلدان الأخرى المدرجة على جدول الأعمال فيما يتعلق بهذا البعد البالغ الأهمية بالنسبة لأي استراتيجية وطنية لتعبئة الموارد.

دال - تحقيق الاتساق

٢٤ - لا يزال التصدي للتحدي المتمثل في تنافس جداول الأعمال وتشرذم أنشطة بناء السلام الهدف الأساسي للجنة. ومع ذلك، وكما لاحظ الخبراء والعديد من الأعضاء في حلقة العمل غير الرسمية التي نظمتها مؤسسة داغ همرشولد في تشرين الأول/أكتوبر، فإن اللجنة غير مهيأة لتنسيق الأنشطة التنفيذية في الميدان. ومن جهة أخرى، يمكن للجنة أن تحقق الاتساق في التعهدات المتصلة ببناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها عن طريق تعزيز التركيز على الفرص المتاحة لبناء السلام، وعن طريق الإشارة إلى الثغرات الاستراتيجية فيما يتعلق بتلبية أولويات بناء السلام، وعن طريق استرعاء اهتمام أصحاب المصلحة الرئيسيين للاختناقات في عمليات بناء السلام. وفي الوقت نفسه، لا مندوحة عن التشديد على الحاجة إلى المزيد من التماسك والاتساق في القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في مجالات المساعدة الثنائية المتصلة ببناء السلام، وكذلك فيما يتعلق بالمواقف والإجراءات المتخذة في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

٢٥ - ففي بوروندي، استفادت اللجنة من اجتماع متابعة مؤتمر جنيف في تشرين الأول/أكتوبر للتشجيع على إيصال رسائل منسقة ومتسقة من الشركاء الرئيسيين بشأن المسائل الرئيسية ذات الطابع السياسي والتقني وتيسير نقل هذه الرسائل. أما البيان النهائي، الذي صدر في ختام الاجتماع المعقود في بوجومبورا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر والذي حظي بتشجيع اللجنة، فقد وطد التزامات الحكومة بشأن المسائل السياسية الهامة والتزامات الجهات المانحة الرئيسية دعما لورقة استراتيجية الحد من الفقر (الجيل الثاني)، مما ضمن قدرا

أكبر من الوضوح لتوقعات والتزامات كلا الجانبين. وبالمثل في ليريا، دعت اللجنة إلى زيادة التنسيق بين الشركاء الثنائيين والمؤسسين الرئيسيين في البلد بشأن الأولويات الوطنية المتعلقة ببناء السلام، بوسائل منها الدعوة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة في منروفيا في أيلول/سبتمبر بشأن إدارة الأراضي والموارد الطبيعية. ولزيادة التأكيد على الحاجة الماسة لاتسام المساعدات الدولية بالمزيد من الفعالية والاتساق في هذا المجال، وهو أمر يقتضي أن تدعو إليه اللجنة، أبرز المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة ضرورة إقامة حوار تشارك فيه المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة.

٢٦ - وبالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، كثفت اللجنة جهودها الرامية إلى زيادة الاتساق على الصعيد القطري عن طريق شراكتها مع صندوق بناء السلام. وسعت اللجنة وصندوق بناء السلام إلى القيام في نفس الوقت بزيارات قطرية إلى ليريا وسيرايون وبوروندي بهدف زيادة التعاون الاستراتيجي وتعزيز التآزر بين الأدوار المتكاملة التي يؤديها كل منهما. ويوفر العمل بشكل وثيق مع الصندوق سبيلا آخر يمكن للجنة من بناء زخم سياسي وبرنامجي يدعم الأولويات المتفق عليها بصورة مشتركة. وفي هذا الصدد، ركزت المنحة البالغة ١٥ مليون دولار التي قدمها الصندوق في أيلول/سبتمبر إلى ليريا على خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، وهي سياسة ما فتئت تدعو إليها اللجنة بقوة (ونصحت اللجنة الصندوق بموجبه بأن يتمهل قبل تخصيص الموارد في عام ٢٠١١). وستواصل اللجنة العمل مع البنك الدولي وصندوق بناء السلام في سياق خطة جديدة لأولويات بناء السلام وافق عليها الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر. وفي إطار متابعة مؤتمر جنيف للشركاء، يُتوخى تخصيص اعتماد ثالث لبوروندي من صندوق بناء السلام - بمبلغ ١٠ ملايين دولار تقريبا - يُصرف في مجالات ذات صلة بتوطيد الديمقراطية في المرحلة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠١٥، من قبيل التماسك الاجتماعي والحوار الوطني، ومشاركة الشباب في المبادرات السياسية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات المتصلة بالأراضي. وأكدت اللجنة دعمها للاعتماد الثالث من المقرر أن يقدمه الصندوق، مسلطة الضوء على ضرورة الربط بينه وبين تحليل متماسك للتراث. وفي غينيا، استُخدمت التشكيلة كمنبر تتم عن طريقه الدعوة إلى استجابة دولية متسقة وعاجلة للانتخابات التشريعية المشحونة بالتوترات، وقد أدلى صندوق بناء السلام في إطارها ببيان عام تأييدا لذلك بحضور السيد جينيت. وفي ليريا، شجعت اللجنة بقوة الصندوق على إعادة تنظيم اللجنة التوجيهية المشتركة، لا سيما بالنظر إلى اعتماد الحكومة خطة العمل الجديدة من أجل التغيير. وبتخاذها هذه الإجراءات، تعرب اللجنة وصندوق بناء

السلام عن تأييد تصورات الحكومة. وعند تخصيص اعتماده المقبل لبوروندي، سيراعي الصندوق أيضا ورقة استراتيجية الحد من الفقر (الجيل الثاني) لهذا البلد.

٢٧ - وعلى صعيد السياسة العامة، جرى الاعتراف بأن التكامل بين اللجنة والقيادة العليا للأمم المتحدة يمثل أحد الجوانب الرئيسية لتعزيز الاتساق وتعظيم تأثير الأنشطة والإجراءات التي يتم الاضطلاع بها دعما لبناء السلام في الميدان. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها اللجنة مع الممثلين التنفيذيين والممثلين الخاصين للأمم العام في البلدان المدرجة على جدول الأعمال، فإن التفاعل غير الرسمي الثاني بين رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وبعض من هؤلاء الممثلين قد جرى في آذار/مارس عن طريق التداول بالفيديو. وقد انعكس التفاعل غير الرسمي لعام ٢٠١٣ بشكل أكبر على طبيعة الشراكة القائمة بين اللجنة والقيادة العليا للأمم المتحدة في الميدان؛ وعلى الفرص المتاحة لتعزيز هذه الشراكة من خلال الوصول إلى قدر أكبر من الوضوح بشأن المجالات التي يشكل فيها عمل اللجنة قيمة مضافة بالنسبة للأمم المتحدة. وبينما لوحظت تطورات مشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فهناك حاجة إلى استمرار الحوار والإبقاء على قنوات الاتصال الفعالة بين اللجنة والقيادة العليا للأمم المتحدة، بسبل من بينها الدعم المشترك المقدم من مكتب دعم بناء السلام وكيان الأمم المتحدة الرائد في المقر. وثمة حاجة أيضا إلى التعلم المتبادل فيما بين التشكيلات بشأن نماذج العمل التي تطورت مؤخرا لتحقيق التعاون والتكامل بين اللجنة والقيادة العليا للأمم المتحدة، وذلك في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو.

هاء - أساليب العمل

٢٨ - في إطار السعي نحو تحقيق برنامج العمل المستقبلي للفترة ٢٠١٣، باعتبارها إطار التنفيذ والرصد من أجل المضي قدما في تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، تكرس اللجنة اهتمامها لاستعراض أساليب عملها والتفكير فيها. ويعكس العمل في هذا المجال انشغال اللجنة المستمر بالمجالات التي تستلزم تحسينات كبيرة من أجل تيسير انخراط الدول الأعضاء والبلدان المدرجة في جدول الأعمال، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة والشركاء المؤسسيين، في تحقيق أهداف اللجنة وتولي هذه الجهات زمام الأمور بشأنها. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة التنظيمية عملية تهدف إلى توثيق أساليب العمل المحددة عند أداء الأعمال الخاصة ببلدان بعينها، وإلى تحديد سبل من شأنها ترشيد وتعزيز القدرة على التنبؤ ببرنامج عمل اللجنة، فضلا عن توجيهها العام في مجال السياسات وإجراءاتها الموجهة نحو تحقيق النتائج. وتحقيقا لهذه الغاية، عُقدت سلسلة من المشاورات

غير الرسمية على مستوى العمل في الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر أدت إلى تحقيق ما يلي:

(أ) إعداد خلاصة تتناول الجوانب المتعلقة بانخراط اللجنة في بلدان بعينها، والتعلم المتبادل في إطار التشكيلات والاتصالات^(٤). وفي حين تعتبر الخلاصة وثيقة قابلة للتعديل ومرجعا مفيدا للمندوبين والشركاء الخارجيين، فضلا عن رؤساء التشكيلات القطرية، فينبغي استعراضها بصورة منتظمة على أساس الدروس المستفادة والتطورات المستجدة في النهج الذي تتبعه اللجنة إزاء وظائفها الأساسية وأشكال انخراطها والتعديلات المؤسسية المتوخاة؛

(ب) اتفاق توصلت إليه اللجنة التنظيمية في ٣ كانون الأول/ديسمبر بشأن عقد دورة سنوية للجنة لإتاحة تفاعل وانخراط أوثق بين أصحاب المصلحة المعنيين في نيويورك وفي الميدان، فضلا عن عواصم الدول الأعضاء. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق بفضل عملية التنسيق التي تولتها إندونيسيا. وسيساعد عقد الدورة السنوية في ترشيد أساليب عمل اللجنة وزيادة تعزيز أهمية عملها واتساقه. ومن المقرر عقد الدورة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٩ - وقد استُحدثت عدة إجراءات في إطار مجموعة "أساليب العمل" لبرنامج العمل المستقبلي لعام ٢٠١٣ تطلبت مناقشات متعمقة وتمحورت حول أربعة مسارات عمل مترابطة للجنة في مجال السياسات، وهي التوجه الميداني، والنتائج والتأثير، وأشكال الانخراط، والانتقال والخروج. وتعكس هذه المواضيع المجالات الرئيسية للتوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠ وتعتبر محورية بالنسبة للتوجه المقبل للجنة. وقد شرعت اللجنة في إجراء مناقشات غير رسمية بشأن جميع مسارات العمل الأربعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى أيضا الإقرار بأنه يلزم القيام بالمزيد من المناقشات في هذا الصدد.

٣٠ - وتولت النرويج قيادة المناقشات الأولية في نيسان/أبريل وتموز/يوليه بشأن مسار العمل "في التوجه الميداني". ومن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها المناقشات ضرورة أن تشجع اللجنة تحسين اتساق السياسات فيما بين أعضائها. وأشار بعض المشاركين إلى أن السفارات المقيمة في الدول الأعضاء في اللجنة لها دور خاص ينبغي أن تقوم به في تعزيز الصلة بين الميدان ونيويورك. وفي بوروندي، سعت اللجنة للتواصل مع السلك الدبلوماسي خلال زيارتها الميدانية إلى بوجومبورا، وذلك من خلال مناقشات فردية ومناقشات مع أصحاب المصلحة المتعددين. وبالإضافة إلى تيسير إقامة علاقات عمل سلسلة مع القيادة العليا

(٤) انظر <http://www.un.org/en/peacebuilding/pdf/oc/PBC%20working%20Methods%20Compendium>

.Part%20I_Formatted_30April 2013.pdf

للأمم المتحدة في الميدان، فقد أثبتت هذه المناقشات فائدتها في مجال تحسين الاتصالات وتبادل وجهات النظر بين نيويورك والميدان حيث أنها أتاحت انخراطاً أكبر للجنة في الميدان، بما يستجيب للتحليلات الميدانية التي تحدد الاحتياجات والأولويات والتحديات البالغة الأهمية التي تواجهها عملية بناء السلام في بوروندي.

٣١ - وقد تناولت حلقة العمل التي نظمتها مؤسسة داغ همرشولد في تشرين الأول/أكتوبر مسارات عمل اللجنة من حيث "النتائج والتأثير" و "أشكال الانخراط". وأكدت النتائج الأولية التي خلصت إليها حلقة العمل أن اللجنة قد أثبتت ما توفره من قيمة مضافة من خلال اضطلاعها بوظائفها الأساسية الثلاث في مجالات الدعوة وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق بطريقة تتناسب مع دورها كهيئة استشارية سياسية واستراتيجية تتخذ من نيويورك مقراً لها. وأكد المشاركون في حلقة العمل أنه ينبغي للجنة كفالة تبادل الدروس المستفادة بشأن الممارسات الجيدة بين جميع التشكيلات من أجل تعميم نهج استراتيجي لاضطلاعها بوظائفها. وأكد بعض المشاركين على ضرورة أن تستكشف اللجنة أشكال انخراط أقل عبئاً وأكثر مرونة تمكنها من الاضطلاع على نحو أفضل بدورها في مجال الدعوة إلى عقد الاجتماعات والاستفادة مما يتمتع به أعضاؤها من معارف وزخم سياسي.

٣٢ - وسيستند نهج اللجنة إزاء مسار العمل في "الانتقال والخروج" إلى التعلم من التخطيط الجاري للمرحلة الانتقالية في سيراليون. وفيما تسترشد عملية التخطيط بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، فإنها تشتمل على النتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم بناء السلام التي أوفدت إلى سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر، فضلاً عن المشاورات اللاحقة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في أوائل عام ٢٠١٤. وستكون المعايير التي تتبعها اللجنة في العملية الانتقالية محددة بوضوح في أعقاب استعراض التقدم المحرز في بناء السلام في سيراليون، فضلاً عن المجالات التي ستكون هناك حاجة فيها إلى دعم من اللجنة خلال الفترة الانتقالية.

واو - المسائل المواضيعية في مجال بناء السلام

٣٣ - اعترافاً بأهمية مساهمة المرأة في بناء السلام، كان التكلفة الأصلي للجنة الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن أن تُدمج البعد الجنساني في جميع ما تضرطع به من أعمال. وفي هذا الصدد، اتبعت اللجنة نهجاً إزاء تركيزها المواضيعي على الإنعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في النظر في البعد الجنساني للموضوعين. وقد أدت الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة

للمرأة) إلى تمكين اللجنة من استكشاف دور المرأة المحفّز على التحول في المجتمعات الخارجة من النزاعات، وزيادة الوعي به واستخلاص الدروس منه.

الإنعاش الاقتصادي

٣٤ - في أيلول/سبتمبر، عقدت مناسبة رفيعة المستوى بشأن "التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام" بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وترأسته فيسنا بوسيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا. واتسمت هذه المناسبة بحضور واسع النطاق من مشاركين رفيعي المستوى استفادوا من هذه الفرصة لتسليط الضوء على ما يسهم به التمكين الاقتصادي للمرأة في فعالية الأنشطة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وفي تحسين نوعية سياسات وتدابير الإنعاش الاقتصادي ونتائجها الاجتماعية. وقد اعتمدت اللجنة إعلانا سياسيا (PBC/7/OC/3) يؤكد التزام أعضائها بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. فمن خلال انخراطها في بلدان بعينها وممارستها وظائفها الرئيسية الثلاثة، ستواصل اللجنة تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها على قدم المساواة جنبا إلى جنب مع الرجل في العمل على تحقيق الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع.

٣٥ - ونظمت هذه المناسبة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفي هذا الصدد، فقد أصبحت فرصة لتسليط الضوء على دراستها الأخيرة التي أثارَت شواغل رئيسية لواقعية السياسات فيما يتعلق بالمعوقات القانونية والمالية، والمتعلقة بالأصول والمهارات، التي تؤدي لإعاقة مشاركة المرأة في الإنعاش الاقتصادي وتقويض مساهماتها في بناء السلام، فضلا عن الصلات بين مساهمة المرأة في الإنعاش الاقتصادي وزيادة فرصها في الحصول على الأمن والعدالة.

المصالحة الوطنية

٣٦ - تمثل عمليات المصالحة الوطنية التي تراعي المنظور الجنساني بعدا بالغ الأهمية من إسهامات المرأة في السلام. وفي كانون الأول/ديسمبر، تناول الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة مساهمة المرأة في المصالحة الوطنية بهدف تيسير الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال بناء السلام بشأن التحديات والفرص من أجل تعزيز عمليات المصالحة الوطنية التي تراعي المنظور الجنساني، وبهدف تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستخلصة من التجارب الوطنية، وبهدف تقديم توصيات تستند إلى الخبرات الوطنية من أجل الاسترشاد بها في وضع سياسة جنسانية للجنة.

٣٧ - وأكد الاجتماع من جديد أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات المصالحة الوطنية عند التخطيط وتحديد الأولويات والتصميم والتنفيذ. وفي حين توجد دروس هامة مشتركة بين مختلف السياقات، كما أقر بعض المشاركين، فقد جرى التأكيد على ضرورة أن تكون النهج متميزة وخاصة بسياقات بعينها. وأبرز الاجتماع أيضا أهمية وجود التزام وقيادة قويين من جانب الحكومة الوطنية، ولا سيما في سياق التحول في العلاقات الاجتماعية. وقد شدد الاجتماع، بالإضافة إلى ذلك، على الحاجة إلى بناء قدرات المرأة وكفالة استدامتها من خلال توفير التمويل الكافي، عند الطلب، لكي يتسنى إدماج المرأة في عمليات المصالحة. وأشار إلى أن للجنة دورا هاما ينبغي أن تضطلع به في نشر الدروس المستفادة وترجمتها إلى أعمال، من خلال انخراطها في بلدان بعينها، بما يكفل إدامة الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق عمليات المصالحة التي تراعي المنظور الجنساني.

ثالثا - الاستنتاجات وبرنامج العمل المستقبلي

دور الأعضاء

٣٨ - ستواصل اللجنة تعزيز انخراط أعضائها دعما لعملها وأهدافها في البلدان المدرجة على جدول أعمالها.

الإجراءات

- الاستمرار في عقد مناقشات دورية غير رسمية بين الأعضاء المشتركين في الأجهزة الرئيسية الثلاثة بهدف توجيه وتعزيز الوظيفة الاستشارية للجنة من حيث صلتها بهذه الأجهزة
- تشجيع الدول الأعضاء على الاضطلاع طوعا بمهام خاصة ببلدان بعينها وعلى مستوى السياسات، على النحو الذي تحدده اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية، على التوالي
- تشجيع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الإقدام بدرجة أكبر على المشاركة في المناقشات والأنشطة الخاصة ببلدان بعينها من أجل الاستفادة مما لديها من صلات سياسية ومعرفة بالتحديات والفرص المتعلقة ببناء السلام في البلدان المدرجة على جدول الأعمال

العلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية

٣٩ - ستواصل اللجنة تحديد وبلورة طبيعة ونطاق المشورة التي تقدمها إلى هذه الأجهزة وأوجه تفاعلها معها، استناداً إلى قيادة الأعضاء في الأجهزة الرئيسية الثلاث.

الإجراءات

- الجمعية العامة: الشروع في تفاعل غير رسمي بشأن موضوع مختار ذي أهمية محددة بالنسبة للجنة بهدف تعزيز منظور بناء السلام في مداوات الجمعية العامة وقراراتها المتعلقة بالتحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع
- مجلس الأمن: مواصلة التفاعل فيما يتعلق بانخراط اللجنة في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك إجراء مداوات بشأن نطاق وعمق الدور الاستشاري للجنة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: استناداً إلى العمل الأولي الذي جرى الاضطلاع به في عام ٢٠١٣، تحديد واقتراح سبل عملية لتعزيز العلاقة بين المجلس واللجنة ومواصلة مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك من منظور بناء السلام، بما يزيد من قيمة العمل الذي تقوم به الهيئتان

النهج الاستراتيجي لوظائف اللجنة الأساسية

٤٠ - ستواصل اللجنة بلورة نهجها في أداء وظائفها الأساسية الثلاث من خلال انخراطها في بلدان بعينها، مركزة على مواجهة الاختناقات وحل المشاكل، فضلاً عن تحديد الثغرات والفرص والتحديات في عمليات بناء السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الملكية الوطنية لهذه العمليات ليكون تأثيرها أكبر في الميدان. وفي هذا الصدد، ستولي اللجنة الأولوية لتيسير التعلّم المتبادل بين التشكيلات القطرية.

الإجراءات المتخذة

- الدعوة وإدامة الاهتمام: وضع استراتيجيات دعوة خاصة بكل بلد وتحديد الأدوات والإجراءات المؤسسية المرتبطة بالأهداف الرئيسية و/أو الإنجازات الهامة المتوخاة لعام ٢٠١٤ بالنسبة لكل بلد مدرج على جدول الأعمال
- تعبئة الموارد: تحديد الإجراءات الخاصة بكل بلد دعمًا لاستراتيجيات تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك دعم تنظيم مؤتمرات الجهات المانحة ومتابعتها، ودعم تطوير

التنسيق بين الجهات المانحة ونظم إدارة المعونة، وتيسير الجهود الوطنية لتعبئة الموارد المحلية

- تحقيق الاتساق: الدعوة إلى عقد حوار ثالث مع الممثلين التنفيذيين والممثلين الخاصين للأمين العام في البلدان المدرجة على جدول الأعمال، وتحديد الإجراءات الخاصة بكل بلد في مجال تعزيز الاتصال بالشركاء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تشجيع توجيه الرسائل السياسية المتسقة و/أو دعم أولويات بناء السلام البالغة الأهمية، واستكشاف إمكانية تحقيق مواءمة أكبر بين أدوات انخراط اللجنة والتخطيط الوطني الحالي.

أساليب العمل

- ٤١ - سيستمر التحسين الجاري في أساليب عمل اللجنة. وستواصل اللجنة تحديد الممارسات الجيدة وتوثيقها ومعالجة المسائل المعلقة بوسائل منها تشجيع التعلّم المتبادل بين التشكيلات القطرية.

الإجراءات المتخذة

- وضع أداة تخطيط ومتابعة لبرنامج العمل المستقبلي، بما في ذلك برنامج عمل فصلي بمواعيد تقريبية للأنشطة والاجتماعات، وذلك من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالجدول الزمني للجنة
- الدعوة إلى عقد الدورة السنوية الأولى للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وفقاً للطرائق المتفق عليها، على النحو المبين في مرفق هذا التقرير

الأعمال التحضيرية اللازمة قبل استعراض عام ٢٠١٥

- ٤٢ - ستمثل الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نهاية الدورة الثانية للاستعراض الخماسي لهيكل بناء السلام. وعلى النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن الممثلين المؤرخين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٥)، ستقوم الهيئتان باستعراض شامل آخر في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يقيّم استعراض عام ٢٠١٥ التقدم الذي أحرزته اللجنة وجهات الأمم المتحدة الفاعلة الأخرى في تنفيذ التوصيات الرئيسية الناشئة عن استعراض عام ٢٠١٠ وأن يستعرض التحديات المتبقية. وستقدم الإجراءات المتوخاة في برنامج العمل المستقبلي في هذا

(٥) قرار الجمعية العامة ٧/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠).

السياق. وفي الوقت عينه، ستحدّد اللجنة خلال عام ٢٠١٤ مجالات الإصلاحات المؤسسية والسياساتية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ من خلال الانخراط في بلدان بعينها قبل استعراض عام ٢٠١٥.

الإجراءات

- تحديد الدروس المستفادة من الإجراءات والتجارب الخاصة ببلدان بعينها في إطار مسارات العمل السياسي التالية: التوجيه الميداني، والنتائج والأثر، وأشكال الانخراط
- توجيه طلب إلى مكتب دعم بناء السلام للتشاور مع فريق كبار مسؤولي الأمم المتحدة المعني ببناء السلام من أجل الوقوف على المجالات والمقترحات اللازمة لتحديد إسهامات منظومة الأمم المتحدة في استعراض عام ٢٠١٥ ومشاركتها فيه وإحاطة اللجنة التنظيمية بالنتائج
- دعوة رئيس تشكيلة سيراليون إلى إحاطة اللجنة التنظيمية بالدروس المستخلصة من الدعم المقدم إلى عملية تحول مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والانتقال المقرر للجنة من سيراليون

المرفق

طرائق عقد دورة سنوية للجنة بناء السلام

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

ألف - الأساس المنطقي للدورة السنوية

١ - في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، أكد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على أهمية اعتماد أساليب عمل مرنة، بما فيها استخدام الاجتماعات المعقودة بواسطة الفيديو وعقد الاجتماعات خارج نيويورك، وغير ذلك من الطرائق لكفالة المشاركة النشطة من جانب أكثر الجهات صلة بمداولات لجنة بناء السلام.

٢ - وخُصص استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٠ (A/64/868-S/2010/393، المرفق) إلى أن قيام اللجنة بإعادة إحياء الرؤية والطموحات التي رافقت تأسيسها عام ٢٠٠٥ يتطلب توفير "مستوى جديد من الاهتمام والعزم من جانب الدول الأعضاء وعلى مستوى القيادة العليا في الأمانة العامة". وشدد أيضاً على ضرورة أن تستخدم اللجنة ثقلها السياسي لكي تُوَازر الجهود المبذولة لإشراك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في تلبية أولويات بناء السلام بأفضل السبل الممكنة.

٣ - وفي تقريرها عن دورتها السادسة (A/67/715-S/2013/63)، أشارت لجنة بناء السلام إلى أنه "ما زال يتعين تحقيق الإمكانيات الكاملة التي يتفرد بها هيكل عضوية اللجنة وطبيعتها كمنبر سياسي يضم أكثر الجهات الفاعلة تأثيراً على الصعيد العالمي". وكانت اللجنة قد أشارت أيضاً إلى أن استعراض عام ٢٠١٠ قد لاحظ أن الافتقار إلى الدعم السياسي القوي من عواصم البلدان هو أحد الأسباب المؤدية إلى تقليص تأثير اللجنة الفعال في الميدان.

٤ - وعادة ما تتولى الوكالات الحكومية المعنية في مختلف العواصم عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بمستوى الالتزام والانخراط في دعم جهود بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول الأعمال. وبالتالي، تُمة حاجة ملحة إلى إتاحة فرصة لكبار المسؤولين في العواصم المعنية للمشاركة مباشرة في إرشاد توجه السياسة العامة للجنة بناء السلام، بما في ذلك مساهمتها في بلدان يعينها، في ضوء تبعات التطورات المستجدة ذات الصلة بخطة بناء السلام على عمل اللجنة.

٥ - وينبغي أن تصمم الدورة السنوية للجنة بحيث تساعد على تحقيق تفاعل وانخراط أوثق بين أصحاب المصلحة المعنيين في نيويورك وفي الميدان، وكذلك في عواصم الدول الأعضاء. ومن شأن هذا الانخراط أن يزيد من تعزيز أهمية عمل اللجنة واتساقه، وأن يسهم بالتالي في تعزيز تأثيرها، بوصفها الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية الرئيسية المعنية ببناء السلام في الأمم المتحدة.

٦ - ومن شأن انعقاد الدورة السنوية، بوصفها المنتدى الرئيسي لتوجيه السياسات والعمل الموضوعي، أن يساعد على ترشيد أساليب عمل اللجنة من خلال إتاحة مشاركة سنوية واسعة النطاق للدول الأعضاء والبلدان المدرجة على جدول الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وفقاً للقرارين التأسيسيين للجنة بناء السلام. وسوف يساعد ذلك أيضاً على تعزيز إمكانية التنبؤ ببرنامج عمل اللجنة.

٧ - وسيشكل انعقاد الدورة السنوية الأولى في عام ٢٠١٤ فرصة هامة للاستفادة بشكل أكبر من التزام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء المؤسسين قبل استعراض عام ٢٠١٥.

باء - الطرائق العملية المقترحة

١ - المشاركة

- (أ) ممثلون عن الدول الأعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.
- (ب) ممثلون عن البلدان التي تنظر فيها اللجنة وفقاً للفقرة ٧ (أ) من قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن التأسيسيين.
- (ج) ممثلون آخرون تحكم مشاركتهم في عمل اللجنة، ولا سيما في التشكيلات القطرية، الفقرات ٧ (ب) إلى ٧ (هـ) من قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن التأسيسيين (بما في ذلك الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان وغيرها من الجهات الفاعلة التنفيذية).
- (د) ممثل عن الأمين العام (الفقرة ٨).
- (هـ) ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الشركاء المؤسسيين (الفقرة ٩).
- (و) جهات فاعلة إقليمية ومحلية أخرى (الفقرة ١٩).
- (ز) منظمات المجتمع المدني (الفقرة ٢١).

وسيكون باب حضور الدورة السنوية مفتوحاً أيضاً أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما ينبغي الأخذ بالحسبان أن القرار بشأن مستوى المشاركة تتخذه كل دولة عضو، لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب في هذا الصدد إلى ضرورة إجراء مناقشات موضوعية وضمن نتائج ملموسة بشأن موضوع/محور تركيز كل دورة سنوية. وبالتالي، ستسعى الدول الأعضاء جاهدة لضمان مشاركة كبار المسؤولين في العواصم على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك المديرين (المديرون العامون)، ووزراء الدولة أو الوزراء، حسب الاقتضاء. ويُشجّع كبار المسؤولين الميدانيين أيضاً على المشاركة.

٢ - التوقيت

(أ) من أجل تعزيز مشاركة مفيدة ومستمرة من جانب وفود مختلف العواصم، تعقد الدورة السنوية كل عام في الأسبوع الثالث أو الرابع من شهر حزيران/يونيه في تاريخ قريب من تاريخ الاحتفال بـ "يوم بناء السلام"^(١).

(ب) تعقد الدورة السنوية مباشرة بعد الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة لصندوق بناء السلام.

(ج) يدعى أعضاء مجلس الأمن الذين هم أعضاء أيضاً في اللجنة إلى البحث في إمكانية أن ينظر المجلس سنوياً في تقرير اللجنة السنوي مباشرة بعد انعقاد الدورة السنوية للجنة بناء السلام واجتماع أصحاب المصلحة لصندوق بناء السلام.

٣ - الموضوع/محور التركيز

(أ) استناداً إلى برنامج العمل المستقبلي المتفق عليه في تقرير اللجنة السنوي، ستبدأ اللجنة التنظيمية بإجراء مشاورات بين أعضائها والبلدان المدرجة في جدول الأعمال ورؤساء التشكيلات القطرية، في موعد لا يتجاوز ثالث أسبوع من شهر شباط/فبراير من كل عام، وذلك للتفكير في موضوع معين وتحديد واختياره ليكون محور تركيز الدورة السنوية. وينبغي أن يستوفي الموضوع المختار واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

(١) في الإعلان المعنون "بناء السلام: السبيل إلى السلام والأمن المستدامين" المعتمد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أكد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في اللجنة التزامهم بالاحتفال سنوياً بـ "يوم بناء السلام" في ٢٣ حزيران/يونيه.

- أن تكون له صلة بانخراط اللجنة في بلدان بعينها (دعم عمليات الانتقال في الأمم المتحدة) و/أو أولويات بناء السلام (من قبيل توليد الوظائف والمصالحة الوطنية وما إلى ذلك) بهدف التعرف إلى التحديات والفرص والإمكانات المتاحة لتحسين فعالية اللجنة
 - أن يركّز على ولاية/وظيفة خاصة باللجنة (من قبيل تعبئة الموارد وتحسين الاتساق وما إلى ذلك) تتطلب استعراضاً للسياسات بهدف تحديد التوصيات السياسية لتحسين أداء اللجنة تدريجياً في إطار تنفيذ هذه الولاية/الوظيفة في سياقات خاصة ببلدان بعينها
- (ب) ينبغي أن توضع مذكرة مفاهيمية وبرنامج مؤقت للدورة السنوية وأن توافق عليهما اللجنة التنظيمية في موعد لا يتجاوز الأسبوع الثالث من شهر آذار/مارس (قبل المناقشة العامة بشأن التقرير السنوي للجنة) لإحالتها إلى العواصم الوطنية.

٤ - الهيكل/البرنامج

- قبل الظهر: جلسة افتتاحية: ملاحظات افتتاحية يدلي بها رئيس اللجنة والأمين العام أو نائب الأمين العام؛ ملاحظات يدلي بها رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن
- قبل الظهر: عرض الموضوع من قبل خبير إقليمي/دولي/منظومة الأمم المتحدة
- قبل الظهر: إمعان البلد المعني/البلدان المعنية النظر في موضوع الدورة في إطار جدول أعمال اللجنة
- قبل الظهر: نقاش تفاعلي غير رسمي يشارك فيه رؤساء التشكيلات القطرية والبلدان المدرجة على جدول الأعمال، والدول الأعضاء (بما يشمل السفراء المقيمين) وجهات الأمم المتحدة الفاعلة في الميدان، حسب الاقتضاء
- بعد الظهر: نقاش تفاعلي غير رسمي حول موضوع الدورة تشارك فيه الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الرائدة والشركاء المؤسسين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات^(ب)
- بعد الظهر: اختتام الدورة

(ب) ويمكن في هذه الفترة أن تقدّم البلدان المعنية أي طلب للمساعدة في مجال بناء القدرات أو أن تعبّر عن اهتمامها بعرض مساعدة (في مجال بناء القدرات أو في المجال التقني).

٥ - النتائج/المتابعة

ستسفر الدورة السنوية عن تحديد للنتائج وعرض للمبادئ العامة والاستنتاجات والتوصيات التي تتمحور حول الموضوع المختار الذي نوقش في الدورة السنوية. وستنظر الدول الأعضاء في اللجنة التنظيمية، بوصفها الجهاز المركزي للجنة بناء السلام، في هذه النتائج وتتفق عليها، وسترد هذه النتائج في التقرير السنوي للجنة الذي يقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستستخدم الاستنتاجات والتوصيات لتوجيه أعمال اللجنة ذات الصلة الخاصة ببلدان بعينها وبالسياسة العامة.

جيم - الآثار المترتبة على الميزانية

تعد الدورة السنوية في حدود الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات والمتاحة لعمل لجنة بناء السلام وتسيير شؤونها.

دال - إجراءات إضفاء الطابع الرسمي على قرار عقد الدورة السنوية للجنة بناء السلام

(أ) قد يبين التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها السابعة المعقودة عام ٢٠١٣ قراراً تتخذه اللجنة التنظيمية بعقد دورة سنوية. ومن المقرر أن تعتمد اللجنة التقرير رسمياً في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. أما مشروع هذه الورقة غير الرسمية، فيمكن تحديد شكله وإرفاقه بمشروع تقرير اللجنة السنوي.

(ب) نتيجة لذلك، يمكن أن تُعقد الدورة السنوية الأولى في موعد يحدد في الأسبوع الثالث أو الرابع من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤.